الأمم المتحدة

A/C.3/73/SR.25

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
12 December 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد سايكال ..... (أفغانستان)

المحتويات

البند ٧٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (*تابع*)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (*تابع*)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (*تابع*)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (*تابع*)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (*تابع*)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-17480 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ٧٤ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (*تابع*)

(أ) **تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان** (*تابع*) (A/73/40 و A/73/44 و A/73/48 و A/73/56 و A/73/140 و A/73/207 و A/73/264 و A/73/281 و A/73/282 و A/73/309)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (*تابع*) (A/73/138 و A/73/139 و A/73/139/Corr.1 و A/73/152 و A/73/153 و A/73/158 و A/73/161 و A/73/162 و A/73/163 و A/73/164 و A/73/165 و A/73/171 و A/73/172 و A/73/173 و A/73/175 و A/73/178/Rev.1 و A/73/179 و A/73/181 و A/73/188 و A/73/205 و A/73/206 و A/73/210 و A/73/215 و A/73/216 و A/73/227 و A/73/230 و A/73/260 و A/73/262 و A/73/271 و A/73/279 و A/73/310/Rev.1 و A/73/314 و A/73/336 و A/73/347 و A/73/348 و A/73/361 و A/73/362 و A/73/365 و A/73/385 و A/73/396)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدَّمة من المقررين والممثلين الخاصين** (*تابع*) (A/73/299 و A/73/308 و A/73/330 و A/73/332 و A/73/363 و A/73/380 و A/73/386 و A/73/397 و A/73/398 و A/73/404)

(د) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما** (*تابع*) (A/73/36 و A/73/399)

١ - **السيدة بولي باري** (المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم): قالت في معرض تقديم تقريرها (A/73/262) إن أكثر من نصف اللاجئين البالغ عددهم ٢٥,٤ مليون لاجئ في العالم هم في سن الدراسة، وإنه ينبغي النظر إلى تعليم اللاجئين باعتباره وسيلة لتحقيق التنمية السلمية والمستدامة في الأجلين المتوسط والطويل في البلدان المضيفة. وأضافت قائلة إن تعليم اللاجئين يتيح أيضا إمكانية إعادة إعمار البلدان المتضررة من النزاعات على يد العائدين من المؤهلين والمتعلمين. ويبين كذلك عدد من الإحصاءات ذات الصلة المفصّلة في التقرير، وكذلك اعتماد إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين في عام ٢٠١٦ أهمية التعليم بوصفه جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة لأزمة اللاجئين.

٢ - وتابعت كلامها قائلة إن التوصيات الواردة في التقرير يمكن أن تكون بمثابة خط أساس للدول والجهات الفاعلة الأساسية الأخرى في جهودها الرامية إلى ضمان التعليم الشامل للجميع والعالي الجودة للاجئين تمشيا مع الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة. وأوصت بمراعاة التحركات الجماعية للاجئين في استراتيجيات النظم التعليمية الوطنية وتخطيطها، وأشارت إلى أن وجود بيانات مصنفة عن اللاجئين يمكن أن يكون مفيدا في تخطيط نوع الدعم الذي سيحتاجون إليه. ومن بين النهج المفيدة أيضا إدماج اللاجئين بشكل مباشر في المدارس الوطنية وتوفير خيارات مرنة، من قبيل الفصول الدراسية غير الرسمية والمعجلة والبرامج الانتقالية ذات الدعم اللغوي المكثف. وفيما يتعلق بتمويل التعليم، من المهم الإشارة إلى أن البلدان النامية تتحمل العبء الأكبر الناجم عن أزمة اللاجئين العالمية. وينبغي بذل الجهود لكفالة وجود مصادر مستقرة ومتسقة للدعم المالي لتعليم اللاجئين.

٣ - وحثت جميع الدول والجهات الفاعلة الرئيسية على احترام الإطار القانوني الدولي الذي يتيح للسكان اللاجئين، ولا سيما النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة، التمتع بالحق في التعليم.

٤ - **السيدة التميمي** (قطر): قالت إن بلدها يتفق مع توصية المقررة الخاصة بأنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة توفير التعليم المدرسي للفتيات اللاجئات. وتحقيقا لهذه الغاية، تكفل حكومة قطر أن يحظى تعليم الفتيات بنصيب وافر من الميزانية الوطنية. وتعهّدت قطر أيضا في الآونة الأخيرة بتوفير تعليم جيد لمليون فتاة بحلول عام ٢٠٢١، تمشيا مع إعلان شارلوفوا بشأن توفير التعليم الجيد للفتيات والمراهقات والنساء في البلدان النامية. وتود قطر أن تؤكد على أهمية التوصية الواردة في التقرير بضرورة تعجيل الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات كي يتسنى للاجئين الحصول على الوثائق المطلوبة، من قبيل الشهادات المدرسية، من بلدانهم الأصلية. وطلبت إلى المقررة الخاصة أن توضح بشكل أوسع أهمية هذه المسألة وأن تقدم مقترحات بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول في هذا الشأن.

٥ - وأضافت قائلة إن بلدها قطع شوطا طويلا في ضمان الحق في التعليم. وهو صوّت لصالح قرار الجمعية العامة ٢٩٠/٦٤ بشأن

الحق في التعليم في حالات الطوارئ وقدّم الدعم إلى العديد من البرامج التي توفر التعليم للأطفال المتضررين من النزاعات والفقر والحرب.

٦ - **السيدة فون فوسِن** (المملكة المتحدة): قالت إن بلدها قدم التمويل لدعم التعليم من خلال مبادرتي ''الشراكة العالمية من أجل التعليم'' و ''التعليم لا يمكن أن ينتظر''، وكذلك البرامج الثنائية التي تساعد اللاجئين الفلسطينيين وغيرهم من اللاجئين. ومن بين المبادرات الأخرى، بدأت المملكة المتحدة أيضا حملة ''لا تتركوا أي فتاة خلف الركب'' لمساعدة الفتيات الأكثر تهميشا في الحصول على التعليم.

٧ - وأضافت قائلة إن التوصيات الواردة في تقرير المقررة الخاصة بالغة الأهمية، ويتعين إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لحماية الأطفال من العنف والتأكد من حصولهم على ما يحتاجونه من الرعاية في مجال الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي. وأعربت عن رغبتها في معرفة كيفية ضمان جمع بيانات كافية عن الحصول على التعليم في جميع أنحاء العالم وعن نوعيته.

٨ - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إنه من المهم للغاية إيجاد حلول تعليمية طويلة الأجل للاجئين في حالات النزوح المطول. وأضاف قائلا إن المدارس والجامعات فتحت أبوابها في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي للأطفال اللاجئين وتعهد العديد من البلدان بتقديم منح دراسية لتمكين اللاجئين من الالتحاق بالجامعات الوطنية. وعلاوة على ذلك، خصصت المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية أكثر من ٦ في المائة من ميزانيتها للمشاريع التعليمية في حالات الطوارئ خارج الاتحاد الأوروبي.

٩ - وأعرب عن رغبته في معرفة الكيفية التي يمكن بها ضمان توافر عدد كاف من المعلمين المؤهَّلين والمدرَّبين للتدريس في حالات الطوارئ، وما إذا كان يمكن تقاسم أي ممارسات جيدة ذات صلة. وسيكون من المفيد أيضا معرفة النُهج التي يمكن وضعها لسد الفجوة في إمكانية الحصول على فرص التعليم بين الفتيات اللاجئات والفتيان اللاجئين.

١٠ - **السيدة سافيتري** (إندونيسيا): قالت إن التعليم في الحالات الإنسانية، ولا سيما تعليم اللاجئين، يستحق اهتماماً جدياً لأن التعليم يمثل عنصرا أساسيا في استجابة المجتمع الدولي لأزمة اللاجئين. وعلى الرغم من مختلف القوانين والاتفاقات الدولية التي تنص على توفير التعليم للاجئين، بما في ذلك الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، هناك مشاكل في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، وكذلك في التدريب المهني. وتعيق المسائل المتصلة بالبيروقراطية والتمويل الإعمال الكامل للحق في التعليم، بما في ذلك فيما يتعلق باللاجئين.

١١ - وأضافت قائلة إنه من المشجع أن تكون بعض الدول، التي يواجه بعضها تحديات هائلة ناجمة عن تدفق اللاجئين، قد أبدت بالفعل بعض الممارسات الجيدة. وطلبت إلى المقررة الخاصة التوسع في توضيح استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعليم اللاجئين، ولا سيما بالنسبة للأطفال، وسألت عن النَهج الأفضل لإشراك اللاجئين في عملية التخطيط والميزنة المتعلقة بحقهم في التعليم وتقييم هذا الحق وإعماله.

١٢ - **السيدة الموتشو** (المغرب): قالت إن وفد بلدها يود أن يعرف على وجه التحديد ما هي النظم التي يتعين إنشاؤها لتلبية الاحتياجات التعليمية للاجئين وملتمسي اللجوء من الشباب؛ وما هو المطلوب لوضع مناهج أكاديمية للاجئين؛ وكيف يمكن ضمان الاعتراف بالدرجات المكتسبة سابقا في بلد آخر؛ وكيف يمكن للتعليم أن يساعد اللاجئين على الاندماج في المجتمع.

١٣ - **السيد كاستيو سانتانا** (كوبا): قال إن ضمان فرص حصول جميع الكوبيين مجاناً على التعليم الجيد كان هدفا أساسيا من أهداف حكومة بلده منذ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩؛ ولا يزال هذا الهدف مدرجا في الميزانية الأخيرة للحكومة. وقد بذلت كوبا جهوداً كبيرة لتحقيق نتائج قوية في مجال التعليم، على نحو ما اعترف به عدد من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولكنها تواجه تحديات بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية. فعلى سبيل المثال، يتعذّر على الحكومة الحصول على جميع المعدات اللازمة لمدارسها بغية توفير تعليم مناسب وشامل لجميع الأطفال ذوي الإعاقة وغير ذلك من الاحتياجات الخاصة. وسيكون من المفيد لو تضمنت التقارير المقبلة توصيات تهدف إلى ضمان امتناع الدول عن تطبيق تدابير قسرية انفرادية من شأنها منع دول أخرى من ضمان الحق في التعليم.

١٤ - **السيدة تاسويا** (إستونيا): قالت إن التعليم هو أحد أكثر الوسائل فعالية لمنع نشوب النزاعات وبناء مجتمعات سلمية وقادرة على الصمود. ومن المهم التركيز على الأسباب الجذرية للهجرة من أجل التصدي بطريقة مستدامة للتحديات التي تطرحها. ويشكل توفير تعليم وتدريب مهني أفضل عنصرا أساسيا في هذا الصدد. وتقدم الحكومات المحلية في إستونيا التعليم الأساسي لجميع أطفال اللاجئين بتحقيق الهدف العام المتمثل في إدماجهم ابتداء من اليوم

الأول في المدرسة. واضطلعت وزارة التعليم بدور في دعم المدارس التي لديها طلاب من اللاجئين، وتُقدَّم خدمات الدعم إلى تلك المؤسسات التعليمية لفائدة الطلاب من أسر لاجئة أو مهاجرة.

١٥ - وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشعر ببالغ القلق إزاء الصعوبات التي تعترض إمكانية الحصول على التعليم في أنحاء عديدة من العالم، وأشارت إلى أن أكثر من نصف اللاجئين ممن هم في سن الدراسة لم يلتحقوا بالمدارس في عام ٢٠١٦، وأبدت اهتمامها بالسبل التي يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تحسن هذا الوضع من خلالها. وأقامت إستونيا فصولا دراسية للتدريب على الحاسوب لمساعدة اللاجئين السوريين الشباب في الأردن وقدمت لهم التدريب أيضا في مجال صيانة الحواسيب من أجل تحسين إمكانية حصولهم على فرص عمل في المستقبل. وأعربت عن رغبتها في معرفة المزيد عن مبادرة مدارس الشبكة الفورية من أجل توفير التعليم عبر الإنترنت والاتصال الإلكتروني لمخيمات ومدارس اللاجئين. وتساءلت عما إذا كان من المفيد توسيع نطاق هذا البرنامج ليشمل مناطق أخرى من العالم، وإذا كان الأمر كذلك، فما هو نوع الدعم المطلوب من الحكومات؟

١٦ - **السيدة إستريلا** (البرتغال): قالت إن الحصول على التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وعنصر مركزي من عناصر الاستراتيجية الإنمائية. ويمكّن المنتدى العالمي غير الربحي للطلاب السوريين، الذي أسسه رئيس البرتغال السابق مع مجموعة من المؤسسات الشريكة في عام ٢٠١٣، الطلاب السوريين اللاجئين والنازحين من متابعة دراستهم في البرتغال وبلدان أخرى. وقدّم المنتدى حتى الآن أكثر من ٤٠٠ منحة دراسية؛ ويدعو وفد بلدها جميع الجهات الشريكة إلى دعم المنتدى والانضمام إلى الجهود الجارية لإنشاء آلية للاستجابة السريعة.

١٧ - وأضافت قائلة إن هناك دولا عديدة لا تزال تؤيد اتباع نظام موازٍ لتعليم اللاجئين على الرغم من أن إدماج اللاجئين في المدارس الوطنية والمناهج الدراسية النظامية أثبت أنه حل أفضل. وأعربت عن رغبتها في معرفة ما يمكن القيام به لمواصلة تعزيز ودعم هذا الإدماج وهذا التكامل.

١٨ - **السيدة غراي** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)): قالت إن اليونسكو لديها نفس الشواغل التي أعرب عنها في التقرير فيما يتعلق بالعقبات التي يواجهها المهاجرون واللاجئون في السعي إلى الحصول على التعليم، بما في ذلك الحواجز اللغوية وتكاليف التعليم وعدم الاعتراف بالمؤهلات. وسعت اليونسكو باستمرار إلى توفير تحديد المعايير فيما يتعلق بوضع سياسات التعليم، وجمع البيانات وتحليلها، وإعداد المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين، والتخطيط التربوي، بهدف إعمال الحق في التعليم للاجئين والمهاجرين. وسوف تعتمد اليونسكو في عام ٢٠١٩، في إطار سعيها لزيادة إمكانية الحصول على فرص التعليم العالي، اتفاقية عالمية بشأن الاعتراف بمؤهلات التعليم العالي لتيسير التنقل الأقاليمي ووضع ممارسات للاعتراف بالمؤهلات في جميع أنحاء العالم.

١٩ - وتساءلت عن الإجراءات التي ينبغي أن تعطيها الحكومات الأولوية في تعميم مراعاة تعليم اللاجئين في خطط وسياسات التعليم. وتساءلت أيضا عن الكيفية التي يمكن أن يجري بها على النحو الأمثل غرس ثقافة السلام وتعليم قيم السلام في المتعلمين، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون.

٢٠ - **السيدة بوغياي** (هنغاريا): قالت إن تعليم الأقليات هو عنصر بالغ الأهمية من عناصر الحق في التعليم، ولا سيما حق الأقليات في تلقي التعليم بلغتها الأم. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز هذا الحق وحمايته، على النحو المنصوص عليه في تشريعاتها الوطنية. وقد أُنشئ إطار التعليم للمجتمعات المحلية الأصلية الحاصلة على الجنسية في هنغاريا بالتعاون الوثيق مع الهيئات الممثلة لها وهو يشكل جزءا من نظام التعليم العام.

٢١ - وأردفت قائلة إن الحصول على التعليم باللغة الأم هو حق أساسي ومعترف به في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان. والتطورات التي تشهدها سياسات أوكرانيا في مجال التعليم بلغات الأقليات هي أمر يبعث على القلق. ويساور هنغاريا قلق بالغ إزاء قانون في مجال التعليم اعتُمد مؤخرا في أوكرانيا وتأثيره الضار في حقوق جماعات الأقليات. ويشكل تنفيذ هذا التشريع خطوة غير مقبولة.

٢٢ - ومضت تقول إن عدد الأشخاص المنتمين إلى جماعات الأقليات الذين أجبروا على الفرار من ديارهم بسبب الاضطهاد والنزاع هو أمر يثير بالغ القلق. وقد أبرز التقرير قدرة التعليم على التصدي للنزاعات، وتعزيز السلام وبناء مستقبل أفضل. وطلبت إلى المقررة الخاصة أن تعرب عن آرائها بشأن الطريقة التي يعودُ بها تعليمُ الأقليات بالفائدة على المجتمعات ككل.

٢٣ - **السيد ياريمنكو** (أوكرانيا): قال إن التعليم وسيلة فعالة لضمان السلام والتنمية المستدامة في صفوف الأطفال والشباب

والكبار. ولذلك فإن حكومة بلده ملتزمة بتعزيز إمكانيات الشباب وصون التمتع بالمساواة في الحقوق والفرص. وبناء على ذلك، شرعت الحكومة الأوكرانية في عملية إصلاح من أجل تحويل قطاع التعليم إلى بيئة تتسم بالابتكار يقوم فيها الطلاب بتطوير مهارات يمكن تطبيقها في الحالات العملية. وتعمل الحكومة على ضمان الشمول في تنفيذ الإصلاح، مع مراعاة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الأقليات القومية.

٢٤ - وأضاف قائلا إن أوكرانيا تعمل على مواصلة تحسين تشريعاتها لضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات الإنمائية التعليمية والنفسية الاجتماعية المجانية في مؤسسات الدولة ومؤسسات البلديات، وهي وضعت معايير جديدة للجودة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب. واختتم قائلا إن حكومة بلده استحدثت برامج خاصة في أراضي القرم ودونباس المحتلة مؤقتا تتيح فرص الحصول على التعليم العالي في الجزء القاري من أوكرانيا.

٢٥ - **السيدة بولي باري** (المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم): قالت إن تعليم الفتيات في حالات اللجوء يقتضي شروطاً محددة وميزانية مخصصة لكفالة حمايتهن؛ وينبغي أن يوفر لهن الدعم العاطفي وأماكن التعلم الآمنة. وينبغي لمعلميهن أن يكونوا على استعداد للإصغاء وقادرين على تشجيعهن على تحقيق الاستفادة القصوى من إمكاناتهن. وثمة حاجة أيضا إلى اتخاذ تدابير محددة وتخصيص دعم من الميزانية لفائدة الأطفال ذوي الإعاقة حتى يتلقوا الرعاية الصحية والتعليم المناسب لاحتياجاتهم الخاصة. ويعتمد إدماج الطلاب اللاجئين في النظام التعليمي بشكل كبير على التخطيط والتشريعات ذات الصلة فيما يتعلق بتوفير التعليم للاجئين. ومن الضروري أيضا إنشاء آلية وطنية لمنع وإدارة الأزمات تنطبق على اللاجئين وتعليمهم. وينطوي تدريب المعلمين على عنصر نفسي اجتماعي أساسي. فمن المهم أن يكونوا قادرين على التحكم بمشاعرهم الخاصة وكذلك توجيه الأطفال اللاجئين، الذين مروا بحالات صعبة ومعقدة للغاية، فيما يتعلق بالتحكم في مشاعرهم.

٢٦ - وأخذت بوركينا فاسو كمثال محدد، فقالت إن التعامل مع اللاجئين من مالي ينطوي على تعاون بين عدة جهات حكومية، من بينها وزارتا المالية والصحة، بالإضافة إلى المجتمع المدني وأفرقة الأمم المتحدة. وقد أعيد النظر في الأنظمة المتعلقة بالامتحانات المدرسية من أجل استيعاب الأطفال اللاجئين القادمين. وأُخذت في الاعتبار اللغات والثقافات المتنوعة التي جلبها اللاجئون معهم. فعلى سبيل المثال، تمثلت إحدى الممارسات الناجحة، على بساطتها، في استخدام المعلمين والمدربين الذين كانوا من بين مجموعة اللاجئين، وتجميعهم في أزواج مع المعلمين من بوركينا فاسو لتدريس الفصول الدراسية بشكل مشترك. وأدى ذلك إلى حل مشكلة نقص المعلمين ومكّن الأطفال من الشعور بارتياح أكبر في بيئة التعلم الخاصة بهم. ومن المهم أيضاً كفالة جمع ما يكفي من البيانات ذات الصلة فيما يتعلق بتعليم اللاجئين لأن تلك البيانات تشكل الأساس لوضع المناهج الدراسية.

٢٧ - **السيد ألستون** (المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان): قال إنه قام منذ تقديم تقريره السابق إلى اللجنة ببعثتين قطريتين إلى الولايات المتحدة وغانا وقدم تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن نهج صندوق النقد الدولي إزاء المسائل المتصلة بالحماية الاجتماعية (A/HRC/38/33). وفي معرض تقديم تقريره إلى الجمعية العامة (A/73/396)، قال إن تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة على نطاق واسع أعاد تشكيل العالم بشكل أساسي من خلال التقليل إلى أدنى حد من الدور الذي تضطلع به الحكومات والموارد المتاحة لها؛ وخصخصة أكبر عدد ممكن من جوانب النشاط الاقتصادي والاجتماعي؛ وتخفيض الضرائب إلى مستويات تضمن أن الدولة لا تشكل إلا حدا أدنى من الحضور في حياة مواطنيها وأن الشركات الخاصة يمكن أن تؤدي أي وظائف مجتمعية يمكن اعتبار أن توافرها أمر لا غنى عنه.

٢٨ - ومضى يقول إن التقرير يركز على ما تخلفه السياسات التي تشجع على خصخصة السلع والأماكن والخدمات العامة من أثر على التمتع بحقوق الإنسان داخل المجتمعات. فالخصخصة سياسة شديدة التعقيد وواسعة الانتشار تختلف أهميتها اختلافا كبيرا بناء على الشكل الذي تتخذه من بين الأشكال الكثيرة الممكنة ودرجة التنظيم الحكومي الممارس على الصناعة أو الخدمة أو النشاط قيد النظر. وبالرغم من بعض قصص النجاح والمبررات المختلفة التي يقدمها المؤيدون للخصخصة، أظهرت الدراسات أن الكيانات الخاصة أكثر تكلفة وأقل كفاءة بصفة عامة، وأنها تقدم خدمات أقل جودة وتعزز انتشار الفساد بشكل أكبر، خصوصاً عندما ينظر إليها من منظور الناس الفقراء أو المعرضين لانتهاكات حقوق الإنسان، وأنها مع ذلك تجني أرباحاً طائلة. وفي حين أن الخصخصة من الناحية النظرية ليست جيدة ولا سيئة، يتعين على أوساط حقوق الإنسان أن تتخذ خطوات فورية لوضع معايير مناسبة لكفالة جمع ونشر البيانات

عن تأثيرها في حقوق الإنسان؛ وإجراء دراسات منهجية لتلك التأثيرات والإصرار على أن تلتزم ترتيبات الخصخصة بمعالجتها على وجه التحديد؛ واستكشاف سبل جديدة لكفالة المساءلة المجدية للدول والجهات الفاعلة من القطاع الخاص في تلك السياقات.

٢٩ - **السيد فوراكس** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن الاتحاد الأوروبي يؤيد تماماً خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة وهو القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وتتطلب معالجة الأسباب الجذرية للفقر المدقع، الذي يؤثر في عدد من حقوق الإنسان للمتضررين ويرتبط ارتباطاً جوهرياً بالتمييز، اتباع نهج متعدد الأوجه من جانب المجتمع الدولي للتصدي للقوانين والممارسات التمييزية من أجل حماية الفئات الأكثر تهميشاً. وأضاف قائلا إنه سيكون ممتناً لو قُدمت له معلومات عن أفضل الممارسات التي تربط على نحو نشط بين تنفيذ الهدف ١ وجهود مكافحة التمييز. وفي سياق الإشارة إلى البيان المشترك الذي صدر مؤخراً بمناسبة اليوم الدولي للطفلة، طلب أمثلة على المبادرات الناجحة التي توجه على وجه التحديد إلى ظاهرة الفتيات اللائي يعشن في فقر وتهدف إلى المساعدة على سد الفجوة بين الجنسين.

٣٠ - **السيدة ماكوابي** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها يؤيد الرأي القائل بأن ثمة حاجة إلى الرصد الكامل لمقدمي الخدمات المخصخصة، بما في ذلك من خلال إجراء تقييمات عن احترام حقوق الإنسان. ومع ذلك، يكاد لا يوجد ما يدل على ما إذا الهيئات المعنية بحقوق الإنسان قامت بالكثير من الأعمال لكفالة أن يكون هذا الرصد قد أجري، أو لتأنيب الدول في الحالات التي لم تقم فيها بذلك. وفي حين أن حدة الفقر المدقع قد خفت بشكل كبير، لا تزال توجد جيوب لأسوأ أشكاله ويتطلب القضاء عليها نظم حماية اجتماعية شاملة تستهدف حماية جميع الأفراد طوال دورة الحياة وتدابير محددة الأهداف للحد من قابلية التضرر من الكوارث والاهتمام بمناطق جغرافية محددة تعاني من نقص الخدمات داخل كل بلد.

٣١ - وأضافت قائلة إنه على الرغم من التحول السياسي الناجح في جنوب أفريقيا، لا يزال البلد يعاني من تفشي الفقر واللامساواة والبطالة. وبينما يضطلع كل من المواطنين والبرلمان بدور حاسم في صياغة سياسات الميزانيات والإشراف على تنفيذها بصورة فعالة وشفافة، وصل بلدها إلى مفترق طرق في مجال الحوكمة المالية باعتماده في عام ٢٠٠٩ قانون إجراءات تعديل القوانين المالية والمسائل ذات الصلة، الذي يمنح البرلمان سلطات قوية لتعديل الميزانيات التي تعدها السلطة التنفيذية. وفي هذا السياق، يود وفدها سماع رأي المقرر الخاص بشأن مساءلة قطاع الشركات عندما تُنتهك حقوق الإنسان بسبب أفعالها.

٣٢ - **السيدة غبركيدان** (إريتريا): قالت إن وفدها يود الإعراب عن تقديره لعمل المقرر الخاص، لا سيما تركيزه على الخصخصة والرؤية المتعمقة التي وفرتها المعلومات الواردة في تقريره.

٣٣ - **السيد ألستون** (المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان): قال إنه مما لا شك فيه أن هناك صلة وثيقة بين الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وتعزيز أهداف التنمية المستدامة. وقد أظهرت الوثيقة الختامية للمنتدى السياسي الرفيع المستوى عدم تطبيق المساءلة الكافية بصورة مجدية فيما يتعلق بحقوق الإنسان في عملية الإشراف على التقدم الذي تحرزه الدول في تحقيق الأهداف، على الرغم من أنه لا تزال هناك إمكانات كبيرة للإثراء والتعزيز المتبادلين لأهداف تماثل الأهداف المطلوبة.

٣٤ - ومضى يقول إن البنك الدولي أصدر لتوه دراسة جديدة فيما يتعلق بمحنة الطفلة قبل فيها العديد من التوصيات السابقة التي تطعن في كفاية معيار الـ ١,٩٠ دولار في اليوم، الذي اعتُمد عليه بشدة لفترة طويلة من الوقت، واعترف فيها بأنه كان في كثير من الأحيان يخفق في تصنيف الحالة داخل الأسرة المعيشية. ففي حين يمكن اعتبار أن أسرة معيشية معينة لديها موارد كافية من أجل الكفاف، وإن كانت ضئيلة، فإن رب الأسرة الرجل يحصل في كثير من الأحيان على الحصة الكبرى، في حين تحصل النساء والأطفال، والطفلة بوجه خاص، على أقل من ذلك بكثير. وبينما يوجد الآن وعي أكبر بالحاجة المحددة إلى احترام حقوق الفتيات والنساء وتعزيزها، يُعترف أيضا بأنه لم يول اهتمام كاف تقريبا للأبعاد الجنسانية للفقر.

٣٥ - وأردف قائلا إنه يوافق على أنه يتعين على مختلف هيئات رصد حقوق الإنسان، بما في ذلك هيئته، القيام بالمزيد. وقد اضطلعت المقررة الخاصة المعنية بالحق في التعليم بعمل مكثف بشأن الخصخصة، ولكن العديد من الآليات الأخرى لم يفعل ذلك، لأنه من الصعب للغاية على تلك الهيئات إجراء متابعة فعالة. وبدلاً من حكومة واحدة، هناك الآن مئات أو آلاف الكيانات الخاصة التي تقوم بأشياء مختلفة وفي أماكن مختلفة وبطرق مختلفة، مما يؤدي إلى تجزؤ المساءلة. وبالمثل، عندما كانت الحكومات في الماضي تحتفظ بقدر كبير من المسؤولية عن الحالات التي ترصدها تلك الهيئات،

كانت تلك الحكومات تحتفظ أيضا بواجبات واضحة في مجال حقوق الإنسان. وفي ظل الخصخصة، لا تشكل الحكومة إلا جزءا صغيرا مما يحدث في المجتمع، في حين أن هيئات حقوق الإنسان غيرة معدة جيداً لمعرفة ما يجري، ولوضع معايير تعترف بها الكيانات التابعة للشركات، وللتشجيع على المساءلة الجادة. وثمة حاجة بالتالي إلى المزيد من التفكير في الكيفية التي يمكن أن تستجيب بها هيئات حقوق الإنسان بصورة فعالة للحالة الجديدة.

٣٦ - واسترسل قائلا إن المبادئ التوجيهية التي اقترحها الممثل الخاص للأمين العام المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال (A/HRC/17/31، المرفق) شكلت إنجازاً كبيراً في مجال مساءلة قطاع الشركات. بيد أن الشركات لا تبدو في الوقت الحاضر أكثر وعياً بحقوق الإنسان من ذي قبل. فالغالبية العظمى منها تهتم بالربح، وليس بحقوق الإنسان، تاركة للقطاع العام والحكومة والجهات الفاعلة الأخرى مهمة محاسبتها، وهو ما لا يحدث بصورة مجدية أو فعالة في الغالبية العظمى من الحالات. وأشار في التقرير الذي قدمه بشأن بعثته إلى الولايات المتحدة (A/HRC/38/33/Add.1) إلى أن سياسة حقوق الإنسان لم تتضرر في أي مكان كان بمثل الضرر الهائل الذي أصابها من جراء التخفيضات الضريبية المعتمدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وهو ضرر تجاوز أمور المال والتمويل والضرائب. ويتعين أن يدرك مجتمع حقوق الإنسان أن حل المسائل المتعلقة بالأطفال والنساء ونظام العدالة الجنائية والتعليم يكمن في السياسة المالية وأن يُعنى به على نحو أكثر منهجية، لأن ذلك هو ما يحدد ما إذا كانت الأموال متاحة ومن يستفيد منها وما هي المسائل التي يجري تناولها بشكل كافٍ.

٣٧ - **السيد كورنيليو** (قبرص): قال إن حقوق الإنسان والحريات الأساسية للقبارصة لا تزال تنتهك نتيجة لغزو عام ١٩٧٤ والاحتلال المستمر لجزء من قبرص من جانب تركيا. وتشمل هذه الانتهاكات التشريد الداخلي المستمر لثلث السكان القبارصة اليونانيين؛ وحرمان القبارصة اليونانيين من حقهم في التمتع بمنازلهم وممتلكاتهم في المناطق المحتلة والاستغلال والاستخدام غير القانونيين لهذه الممتلكات؛ ونقل تركيا المتعمد للمستوطنين إلى الجزء المحتل من قبرص بهدف تغيير الخصائص الديمغرافية للجزيرة، في انتهاك لاتفاقيات جنيف والقانون الدولي؛ والانخفاض الكبير في عدد القبارصة اليونانيين المحصورين في الجزء المحتل من الجزيرة من ٢٠ ٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٤ إلى بضع مئات في الوقت الحالي، نتيجة للمعاملة التمييزية؛ وعدم وجود معلومات عن مكان وجود مئات الأشخاص المفقودين، من المقاتلين والمدنيين على السواء، بعد مرور ٤٤ سنة على الغزو؛ والمنع المنهجي للعبادة المسيحية في الأراضي المحتلة؛ والتدمير المتعمد المستمر للتراث الديني والثقافي ونهب الكنوز الثقافية والأثرية والدينية.

٣٨ - وأضاف قائلا إن قبرص تدعو تركيا مرة أخرى إلى السماح بالوصول غير المقيد إلى جميع المناطق، بما يشمل محفوظاتها، حتى يتسنى إبلاغ الأسر بمصير أحبائهم المفقودين، وهي لا تزال تشعر بالقلق بالمثل إزاء تأثير حالة حقوق الإنسان في تركيا على الحياة اليومية للقبارصة في الأراضي المحتلة، وتكرر التأكيد على ضرورة احترام القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، في امتثال تام للقانون الدولي. وأكد أن حكومة بلده لا تزال ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع القبارصة، بغض النظر عن الأصل الإثني والعرق والديانة، في بلد موحد من جديد تكفل فيه سيادة القانون المساواة التامة بين جميع المواطنين، بما يتماشى مع المعايير الأوروبية والدولية.

٣٩ - **السيدة ثيوفيلي** (اليونان): قالت إنه بعد مرور سبعين عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا تزال هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق السلام والأمن والتنمية بشكل مستدام، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا عندما يربط بالتمتع الكامل بحقوق الإنسان لجميع الأفراد ويعزَّز من خلاله. وقد التزمت اليونان التزاماً كاملاً بالدفاع عن المبادئ والقيم الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وتعزيزها، ووجهت دعوة دائمة إلى الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

٤٠ - ومضت تقول إن حكومة اليونان تنفذ على الصعيد الوطني سياسة لحقوق الإنسان تستند إلى مبادئ المساواة والتنوع وعدم التمييز وتهدف إلى تلبية احتياجات الناس من خلال تنفيذ عدد من خطط العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان. كما استحدثت مؤخراً عدداً من المبادرات التشريعية الرامية إلى تحقيق المساواة في المعاملة والتمتع بحقوق الإنسان لجميع الأشخاص الموجودين داخل إقليمها. واستجابة لأزمة المهاجرين/اللاجئين، يعتزم بلدها مواصلة التنسيق مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل معالجة الأسباب الجذرية، وقبل كل شيء، إنقاذ الأرواح، مع إعطاء الأولوية لحماية أكثر الفئات ضعفاً.

٤١ - وأضافت قائلة إن مما يدعو إلى الحزن أن انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية لسكان جمهورية قبرص يستمر بعد مرور

٤٤ عاماً على الغزو التركي. ويساور اليونان قلق بالغ بشأن المأساة الإنسانية للأشخاص المفقودين، وبعضهم من المواطنين اليونانيين. ويساورها القلق أيضا إزاء منع تركيا قرابة ٢٠٠ ٠٠٠ من القبارصة اليونانيين المشردين داخلياً من ممارسة حقوق الملكية التي ورثوها عن أجدادهم، وهي حالة تفاقمت بسبب البيع المكثف وغير القانوني لممتلكاتهم وحرمان القبارصة اليونانيين المحصورين من الحماية الكاملة لحقوق الإنسان؛ والتغييرات المدخلة على الطابع الديمغرافي للجزء المحتل من قبرص نتيجة للتدفق غير القانوني للمستوطنين الأتراك، في انتهاك صارخ لاتفاقيات جنيف؛ والنهب والتدمير الواسعي النطاق للتراث الثقافي المسيحي واليوناني لقبرص. وتؤيد اليونان الجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة وقابلة للبقاء والتحقيق للمشكلة، وإلى إعادة إنشاء قبرص موحدة من جديد وخالية من قوات الاحتلال الأجنبي والضمانات الخارجية وحقوق ''التدخل'' لدول ثالثة.

٤٢ - **السيد ثين** (ميانمار): قال إن حكومة بلده ملتزمة بالعمل مع البلدان والمنظمات، بما في ذلك الأمم المتحدة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية لشعبها من خلال تعزيز سيادة القانون والعدالة. وتدعو ميانمار إلى التقيد بمبادئ العالمية والنزاهة والموضوعية وعدم الانتقائية وعدم التسييس في معالجة قضايا حقوق الإنسان، وهي تعارض القرارات المتعلقة ببلدان بعينها في اللجنة الثالثة، وتشدد على أن الطريقة الوحيدة للتعامل بنجاح مع هذه القضايا في جميع أنحاء العالم هي المشاركة والتعاون البناءان، لا سيما من خلال الاستعراض الدوري الشامل.

٤٣ - ومضى يقول إن ميانمار دولة متعددة الأديان ومتعددة الأعراق وهي دولة علمانية فيها نزاع مسلح داخلي منذ أمد بعيد، ولديها تحديات متعددة الوجوه وتاريخ من الحكم الاستبدادي. وقد انضمت حكومة بلده إلى عدد من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان تصميما منها على بناء دولة سلمية ومزدهرة وديمقراطية على أساس سيادة القانون والعدالة والمصالحة الوطنية، وهي أمور أساسية لدعم حقوق الإنسان في الأجل الطويل؛ ووقعّت برنامجا قطريا للعمل اللائق مع منظمة العمل الدولية؛ واعتمدت خطة وطنية للتنمية المستدامة سعيا منها لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وهي تعمل أيضا بشكل وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، من أجل مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية وتعزيز العديد من قطاعات التنمية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تسعى لجنة حقوق الإنسان الوطنية في ميانمار إلى بذل جهود مستقلة لتعزيز حقوق المواطنين.

٤٤ - وأضاف قائلا إن الأزمة الإنسانية في ولاية راخين تمثل تحديا رئيسيا أثار مسائل تتعلق بالمساءلة، وهي تجذب اهتماما دوليا وتخلق ضغطا هائلا على البلد. وقامت حكومة بلده، من منطلق التعاطف مع محنة المشردين، بتوقيع اتفاقات ثنائية مع بنغلاديش لإنشاء عملية للتحقق والإعادة للوطن وهي مستعدة لاستقبال العائدين، الذين يتوقع عودة ٦ ٠٠٠ منهم إلى الوطن في المستقبل القريب. وهي تعمل مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة فيما يتعلق بالمرحلة الثانية من مشروع لتقييم الاحتياجات بعد أن نفذت بالفعل معظم توصيات اللجنة الاستشارية لولاية راخين. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت لجنة التحقيق المستقلة التي أنشئت مؤخراً بالفعل في التحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع المرتكبة في الولاية.

٤٥ - **السيدة بيغالا** (الكاميرون): أشارت إلى الاستعراض المقبل للتدابير الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٨/٦٨ والحاجة إلى دراسة تدابير إضافية لمواصلة تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، وقالت إن بلدها استخدم الإجراءات المبسطة الاختيارية لتقديم التقارير فيما يتعلق بأحدث تقاريرها المقدمة إلى ثلاث هيئات دولية لحقوق الإنسان. ولم يؤد هذا الإجراء إلى زيادة أوجه الكفاءة المتعلقة بالآليات الوطنية المكلفة بصياغة التقارير الدورية وفعاليتها فحسب، بل خفّف أيضاً من العبء الواقع على آليات الرصد، مما ساعد على الحد من التأخير في فحص تقارير الدول. وسيؤدي تطبيق نفس الإجراء على التقارير الأخرى إلى مواصلة تعزيز فعالية هيئات المعاهدات وكفاءتها.

٤٦ - وأضافت قائلة إن العدد المتزايد من الدول الأطراف في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان يوضح التطور العالمي والإقليمي والوطني صوب وضع حقوق الإنسان في صلب قضايا التنمية المستدامة. والكاميرون ملتزمة بالمساعدة على تدعيم وتعزيز أداء نظام هيئات المعاهدات من خلال الاستمرار في تقديم تقاريرها في الوقت المحدد، بكلتا لغتيها الرسميتين. وفي المقابل، ينبغي أن تتخذ تلك الهيئات التدابير المناسبة لتقليص الإطار الزمني المتزايد بين تقديم التقارير القطرية الدورية ومناقشتها. وبذل هذه الجهود على كلا الجانبين ضروري لضمان إحراز تقدم في حماية حقوق الإنسان.

٤٧ - **السيد يارمينكو** (أوكرانيا): أعرب عن تعاطف وفده العميق مع من فقدوا أحباءهم في المجزرة التي وقعت مؤخرا في مدينة كيرتش

في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي في أوكرانيا، متمنيا الشفاء العاجل للمصابين نتيجة الهجوم، وقال إن أوكرانيا تتقيد بشكل دقيق بالتزاماتها وتعهداتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان وهي ملتزمة تماما بتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية على كامل أراضيها، ضمن الحدود المعترف بها دوليا.

٤٨ - وأضاف قائلا إن أوكرانيا، نتيجة للعدوان المسلح الروسي، تحتاج إلى العمل المستمر والفعال من جانب آليات حقوق الإنسان، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، من أجل رصد التدهور الخطير في حالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. ويبين أحدث تقرير لبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا (A/HRC/39/CRP.4) استمرار عدم التعاون من جانب الاتحاد الروسي مع مفوضية حقوق الإنسان؛ وعدم احترامه، بصفته السلطة القائمة بالاحتلال، لالتزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان؛ والانتهاكات الواسعة النطاق للحقوق والحريات الأساسية للأشخاص الذين يعيشون في شبه الجزيرة، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي للمواطنين الأوكرانيين ونقلهم بصورة غير قانونية إلى أراضي الاتحاد الروسي.

٤٩ - ومضى يقول إنه بالرغم من أن الكرملين يستمر في تجاهل النداءات المتعلقة بمحتجزين معينين والموجهة من منظمات دولية وقيادات سياسية ومن المجتمع المدني، بما في ذلك المفوض السامي السابق والمكلّفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في مجلس حقوق الإنسان، يؤمل أن تظل المسألة محل تركيز منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

٥٠ - واستطرد قائلا إن استمرار منع الوصول إلى شبه جزيرة القرم يعني أن تقارير البعثة لا تعكس سوى جزء من انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال القمع التي تقوم بها سلطات الاحتلال. كما أن المنع المنهجي من الوصول إلى المناطق والمرافق الحيوية في منطقة دونباس يعيق أيضاً قدرتها على رصد انتهاكات حقوق الإنسان هناك، بما في ذلك عمليات القتل والاحتجاز التعسفي والاحتجاز الانفرادي والتعذيب وسوء المعاملة، فضلاً عن القصف العشوائي والألغام المضادة للأفراد.

٥١ - **السيدة توفا** (إثيوبيا): قالت إن بلدها صدق على جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان تقريباً وجعلها جزءاً لا يتجزأ من تشريعاته، لأن جميع الدول ينبغي أن تتبنى القيم والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان المكرسة فيها وتؤيدها. وأعطى دستور إثيوبيا اعترافا متساويا بالحقوق والحريات الأساسية والمترابطة والمتعاضدة للأفراد والجماعات، التي يُتوقع من كل جهاز من أجهزة الدولة، على جميع المستويات، أن يعززها ويحترمها ويفي بها. ونفذت حكومة بلدها بالفعل خطة عملها الوطنية الأولى في مجال حقوق الإنسان واعتمدت خطة ثانية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، أدمجت فيها التوصيات المقدمة خلال الاستعراض الدوري الشامل لإثيوبيا. وقامت أيضا بإنجاز وتقديم تقاريرها المتبقية المطلوبة بموجب الصكوك الدولية والإقليمية الرئيسية لحقوق الإنسان.

٥٢ - وأضافت قائلة إن تنفيذ سياسات التنمية المتتالية التي وفرت توجيهات بشأن الأنشطة والآليات التي تركز على حقوق الإنسان من خلال التعاون القوي مع جميع أصحاب المصلحة حدّ بدرجة كبيرة من الفقر وعزز أنشطة التنمية العامة. وتضمنت التغييرات السريعة والواسعة النطاق بشكل غير عادي في إثيوبيا إقامة سلام مع إريتريا بعد عقدين من العداء وإجراء إصلاحات عديدة ترمي إلى توسيع الحيز السياسي للديمقراطية والعمل المدني، لضمان نظام أكثر تشاركية وشفافية وخضوعا للمساءلة.

٥٣ - **السيدة ماكوابي** (جنوب أفريقيا): قالت إن وفد بلدها سعى إلى تعزيز الأداء الفعال لنظام هيئات المعاهدات وتنفيذ مبادئ أديس أبابا التوجيهية المتعلقة باستقلال وحياد أعضاء هيئات معاهدات حقوق الإنسان. ولكن يساوره القلق إزاء المسؤولية الملقاة على عاتق هيئات الرصد في تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بمكافحة أعمال الترهيب أو الانتقام، بالنظر إلى عبء العمل الهائل المشار إليه في التقارير.

٥٤ - وأضافت قائلة إن التكنولوجيا الرقمية، على الرغم من جوانبها الإيجابية، يسرت انتشار الحركات التي تدعو إلى الكراهية، بما فيها النازية الجديدة؛ وتوصي جنوب أفريقيا بالتالي بأن تتخذ الدول الأعضاء تدابير قانونية لتجريم أشكال التعبير تلك. ويعكف البلد، في إطار عمله في مكافحة الأشكال المعاصرة للعنصرية من خلال التشريعات، على بناء إطاره المؤسسي والقانوني المتين. ويساور الحكومة القلق إزاء الفجوات القائمة في القانون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بمسألة التحريض من خلال وسائط التواصل الاجتماعي، وهي أيضاً بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطة عمل وطنية لمكافحة العنصرية.

٥٥ - ومضت تقول إنه على الرغم من التدابير الطوعية التي اتخذتها شركات التكنولوجيا، من قبيل مدونات قواعد السلوك، فإن الأشكال المعاصرة للعنصرية آخذة في البروز. وتمشيا مع إعلان

وبرنامج عمل ديربان، تدعو جنوب أفريقيا الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة إلى مكافحة العنصرية ووضع بروتوكولات إضافية للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٥٦ - **السيدة إينانك – أورنيكول** (تركيا): قالت إن بيان ممثل اليونان تضمن تفسيراً انتقائياً أُحادي الجانب للتاريخ وتعمد حذف حقائق معينة. وقد أجبر القبارصة الأتراك في عام ١٩٦٣ على الخروج من المؤسسات الحكومية والهيئات التشريعية والقضائية، وارتُكبت بحقهم فظائع مدعومة بالوثائق. وفي وقت لاحق، في عام ١٩٦٤، نُشرت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص. وعلى مدى السنوات العشر التالية، شُرِّد ٠٠٠ ١٨٠ قبرصي تركي وجُمِّعوا في جيوب متناثرة، وفي عام ١٩٧٤، حرضت اليونان على انقلاب في محاولة لضم الجزيرة. وقد تصرفت تركيا في حدود حقوقها ومسؤولياتها بموجب معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ بوصفها دولة ضامنة، وتدخلت لحماية القبارصة الأتراك ومنع ضم الجزيرة.

٥٧ - وقد أظهر القبارصة الأتراك وحكومة تركيا إرادتهم السياسية للتوصل إلى حل. وصوّت القبارصة الأتراك بأغلبية ساحقة لصالح التسوية الشاملة للمشكلة القبرصية (أو خطة عنان) وشاركوا في المحادثات الأخيرة التي انتهت دون التوصل إلى اتفاق. ومع ذلك، لا يزال القبارصة الأتراك يعانون من حالة عزلة غير مقبولة، يتعين على الدول الأعضاء إنهاؤها من خلال إقامة علاقات اقتصادية وتجارية واجتماعية وثقافية مباشرة دون مزيد من التأخير.

٥٨ - وأضافت قائلة إن السلطات القبرصية التركية تتخذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة سير عمل لجنة المفقودين دون أي عراقيل. وقد فُقد المئات من القبارصة الأتراك في بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤. وباتت المحاولات الرامية إلى استغلال قضية إنسانية لأغراض الدعاية السياسية تقوض العمل الممتاز الذي تضطلع به تلك اللجنة.

٥٩ - ومضت تقول إن لجنة الممتلكات غير المنقولة، التي أقرتها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، ما فتئت توفر سبل الانتصاف للقبارصة اليونانيين في شمال قبرص منذ عام ٢٠٠٥، ومنذ فتح نقطة للعبور في عام ٢٠٠٣، صار القبارصة اليونانيون يعبرون بسهولة إلى جنوب قبرص. وعلاوة على ذلك فقد قام القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون بإنشاء لجنة فنية مشتركة لمعالجة قضايا التراث الثقافي، نفذت العديد من المشاريع الهامة المتعلقة بمواقع موجودة في شطري الجزيرة.

٦٠ - أما المزاعم التي لا أساس لها التي أدلى بها وفد آخر فسوف يرد عليها نظيره القبرصي التركي الذي لا يمكن للأسف سماع صوته في هذا المحفل.

٦١ - **السيدة ميخائيليدو** (قبرص): أعربت عن أسف قبرص لإصرار تركيا على تجاهل المجتمع الدولي وانتهاك العديد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن من خلال الإشارة إلى ''السلطات'' في الجزء المحتل من قبرص. وذكّرت الوفد التركي بأن المنطقة المشار إليها هي نتاج الاحتلال التركي غير المشروع لجزء من جمهورية قبرص منذ ما يزيد عن ٤٤ عاما. وقالت إن الوقت قد حان لكي تضع تركيا، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، حدا لهذا الوضع الشاذ بمواءمة موقفها مع الشرعية وقرارات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي أثارها ممثل تركيا، ذكرت أن مواقف وفدها قد أُعرب عنها في البيان الأولي.

٦٢ - **السيد كوزمينكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفد بلده يعرب عن تقديره للتعازي التي جرى الإعراب عنها استجابة للمأساة التي حدثت مؤخرا في مدينة كيرتش، القرم. ويبدو أن الممثل الأوكراني قد عجز عن معرفة موقع كيرتش، التي توجد في جمهورية القرم والتي تشكل بالتالي جزءا من الاتحاد الروسي.

٦٣ - وردا على التعليقات الاستفزازية الأخرى التي أدلى بها الوفد الأوكراني، قال إن الاتحاد الروسي يمتثل جميع التزاماته بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وينطبق الدستور الروسي والتشريعات الروسية على كامل أراضي الاتحاد الروسي، بما في ذلك جمهورية القرم ومدينة سيفاستوبول الاتحادية. وفور قيام الهيئات المختصة ذات الصلة في الاتحاد الروسي بدراسة جميع المعلومات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات، تتخذ تدابير لمعالجة الوضع وتقديم المسؤولين عن ارتكاب الجرائم إلى العدالة. ويقوم مكتب مفوض حقوق الإنسان ومكاتبه الإقليمية برصد حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك في جمهورية القرم.

٦٤ - ودعا السلطات الأوكرانية إلى التصدي بصورة نهائية لحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا، حيث ما فتئت الانتهاكات المتعددة الجوانب لحقوق الإنسان توثق بصورة جيدة من جانب جهات عديدة أهمها هيئات الرصد. ويرى الاتحاد الروسي أن محاولة الوفد الأوكراني المتكررة تقديم مشروع قرار بشأن شبه جزيرة القرم منفصلة تماما عن الواقع باعتبارها عملا استفزازيا غير ودي يسيس عمل اللجنة الثالثة. وشجع الوفود على معارضة المبادرة.

٦٥ - **السيد يارمينكو** (أوكرانيا): قال إن وفد بلده يكرر تأكيد موقفه، الذي يتماشى مع القانون الدولي، وهو أن الاتحاد الروسي يحتل جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول. وهو يحتل أيضا أراضي أوكرانية في منطقة دونباس. وربما كان رأى الاتحاد الروسي بأن أوكرانيا ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان بسبب الدعاية المستمرة في وسائل الإعلام الروسية وعلى التلفزيون الروسي. ومن غير المسبوق ومن المؤسف أن يقوم بلد ما بارتكاب أعمال عدوانية ضد دولة أخرى وألا يكون قادرا على الاعتراف بأنه يفعل ذلك. ومن الواضح للجميع أن أوكرانيا تعاني تحت الاحتلال الروسي. ويشجع الوفد الأوكراني الاتحاد الروسي على مواصلة الإدلاء ببياناته بشأن أوكرانيا، لأنها تكشف بوضوح لجميع الوفود ولأقرب جيران البلد - الذين يخشون الاتحاد الروسي - الحالة الحقيقية في الاتحاد الروسي وموقفه الحقيقي.

رفعت الجلسة الساعة ١٢:١٥.